تجربة مجلس الحكم الوطني في العراق (2003–2004)
دراسة تاريخية

م.م. علي خالص علي
جامعة ديالى / رئاسة جامعة ديالى
alikhalis91@uodiyala.edu.iq

الملخص:

قامت القوات الامريكية شن حرباً واسعة النطاق ضد العراق بدأت بتاريخ 2003/3/20 والتي سميت حسب الوصف الأمريكي (حرية العراق) بدعوى إزالة اسلحة الدمار الشامل على النحو الذي كان شائعاً آنذاك, حيث استمرت العمليات القتالية مايقارب ثلاث اسابيع متتالية ونتيجة عدم التكافؤ بين الطرفين انتهت المعركة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بعد دخولها بغداد يوم 2003/4/9 وإعلان احتلال العراق رسمياً, ونتيجة للفوضى، انتشرت أعمال النهب والأجرام وعلى أثرها دئبت القيادة الأمريكية السياسية في تشكيل إدارة انتقالية مدنية على النحو الذي يلبي مقاصدها فكان (مجلس الإعمار والمساعدات الإنسانية) بزعامة (غارنر) وهو جنرال متقاعد في الجيش الأمريكي, نموذجاً حياً على تطبيق الصفة الاحتلالية بشكل لايقبل الشك, ثم حل محله هيئة أخرى عرفت (بسلطة الأئتلاف المدنية) بقيادة (بول بريمر)هو سفيراً سابقاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية, لاتختلف شأناً عن مجلس الإعمار في مفهومها , وبعد مباحثات جمعت قيادات عراقية بارزة مع السلطة الأمريكية في بغداد بحاكمها المدني (بريمر) تم إنشاء هيكلاً إدارياً جديداً يتسلم أمور البلاد وكان الخيار مطروحاً في تأسيس هيئة حكومية توافقية من مختلف المكونات العراقية والتي سميت لاحقاً (مجلس الحكم الوطني العراقي) حيثُ امتدت فترته من 2003/7/13 ولغاية 2004/6/1, ثم حل المجلس ليحل بدلاً منه الحكومة العراقية المؤقتة, الذي ضم شخصيات بارزة على المستوى السياسي العراقي داخل العراق وخارجه إذ كان لهم الدور الفاعل في تهدئة الوضع القائم تحت ظروف البلد الصعبة وقيادة المؤسسات نحو طريق الديمقراطية, والذي جاء في منهاجه ضمان استقلال العراق واستقراره والنهوض بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتحسين العلاقات الاقليمية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الحكم الوطني العراقي، الحكم المباشـــر، صـــلاحيات مجلس الحكم، مهمام مجلس الحكم.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The experience of the National Governing Council in Iraq 2003-2004 Historical study

Asst. Lect. Ali khalis Ali
University of Diyala / Presidency of the University of Diyala

Abstract:

The United States forces launched a large-scale war against Iraq, which began on March 20, 2003, and was dubbed "Operation Iraqi Freedom" by the Americans, under the pretext of eliminating weapons of mass destruction, as was commonly claimed at the time.

The combat operations lasted for approximately three consecutive weeks, and due to the imbalance between the two sides, the battle ended in favor of the United States, with their entry into Baghdad on April 9, 2003, and the official declaration of the occupation of Iraq.

As a result of the ensuing chaos, looting and criminal activities spread, prompting the American political leadership to establish a transitional civilian administration that would serve their interests. This led to the formation of the (Office of Reconstruction and Humanitarian Assistance), headed by (Garner), a retired American general, and marked the implementation of the occupation's authority in a way that was hard to dispute.

This was followed by another body known as the (Coalition Provisional Authority), led by (Paul Bremer), a former American ambassador, which did not differ significantly from the Reconstruction Council in its concept. following discussions between prominent Iraqi leaders and the American authority in Baghdad, led by its civilian governor (Bremer), a new administrative structure was established to take charge of the country's affairs. The option was to establish a consensus-based government body comprising various Iraqi components, which was later named the (Iraqi Governing Council), serving from July 12, 2003, to June 1, 2004.

The council was then dissolved and replaced by the Iraqi Interim Government, which included prominent figures in Iraqi politics, both within and outside the country, who played an active role in calming the situation under the country's difficult circumstances and leading the institutions towards democracy.

The government's program included ensuring Iraq's independence and stability, improving the political, social, and economic situation, and enhancing regional and international relations.

Keywords: The Iraqi National Governing Council, direct rule, powers of the Governing Council, tasks of the Governing Council..

المقدمة:

شهدت الساحة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق متغيرات في الأوضاع برمتها شملت تغيراً سياسياً في نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي يمثل مختلف الأيدلوجيات الدينية والقومية وغيرها , والذي عرف عنه بمجلس الحكم العراقي وهو أول تنظيم حكومي لعراق مابعد الغزو عام 2003، وجمع ممثلين من مكونات سياسية عراقية مختلفة حيث كان المجلس يعمل بنظام التسلسل الهرمي لأعضائه في تسلم الحكم.

قسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة المصادر والهوامش، فقد اشتمل المبحث الأول : **تشكيل مجلس الحكم الوطني 2003** . وتم مناقشة من خلاله آلية التشكيل والمحاصصة السياسية ومكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية ثم سلطة الائتلاف المدني برئاسة بريمر , ، أما **المبحث الثاني:** الذي **بعنوان صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني 2003** فقد تم طرح حدود وصلاحيات المجلس ومهام مجلس الحكم أيضًا **والمبحث الثالث: بعنوان الموقف الشعبي العراقي والإقليمي والدولي من مجلس الحكم الوطني** : الذي تمت مناقشة موقف الشعب العراقي من مجلس الحكم الوطني العراقي والموقف الإقليمي من المجلس تضمن موقف دول الخليج العربي وجامعة الدول العربية وسوريا وتركيا وإيران وكذلك الموقف الدولي : منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين من مجلس الحكم العراقي.

إشكالية البحث: تتعلق إشكالية البحث في سؤال هو هل نجحت الديمقراطية الأمريكية في إقامة نظام حكم عادل في العراق أم فشلوا في ذلك.

فرضة البحث: ننطلق في بحثنا هذا من فرضية مفادها أنه على الرغم من أهمية إقامة نظام تعددي في العراق إلا أنه لم يقدم أي نموذجاً للاستقرار والبناء السياسي والاجتماعي والمؤسساتي.

منهج البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي والوصفي في سرد الأحداث.

تمهيد: الظروف السياسية لتأسيس مجلس الحكم الوطني

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملة عسكرية واسعة النطاق وقادت تحالفاً مكوناً من (استراليا وبولندا وبريطانيا وإيطاليا) ضد العراق، وسميت الحملة حسب الوصف الأمريكي(حرية العراق)، بزعم حيازة الأخير أسلحة الدمار الشامل، إذ بدأت في 2003/3/20 بعد أن تحركت القوات العسكرية الأمريكية وحلفاؤها من قواعدها المتمركزة في الخليج العربي وخاصة في دولة قطر قاعدة (العديد الجوية) والتي تعدّ من أكبر القواعد الأمريكية التابعة لها في الشرق الاوسط التي تأسست عام 1996، وكذلك قاعدة (الأمير بن سلطان الجوية) في المملكة العربية السعودية،

وقاعدة (علي السالم الجوية) في دولة الكويت، حيث بلغ حجم القوات التي شاركت في النزاع ما يقارب (200) ألف عسكري من مختلف التشكيلات والصنوف (جوية، بحرية، برية) بقيادة القائد العسكري الأمريكي (تومي فرانكس) الذي شارك أيضًا في حرب أفغانستان 2001 , وهو من مواليد 1945 وحاصل على العديد من الأوسمة منها ميدالية الخدمة الدفاعية ووسام الاستحقاق,) و في غضون ثلاثة أسابيع من المعارك الضارية بين الجيش العراقي والأمريكي انهار النظام العراقي رسمياً يوم 2003/4/9 بعد ثلاث عقود من الحكم ,(بجك وآخرون, 2006,ص41).

بعدها استيقظت بغداد على صوت دخول الجيش الأمريكي وتحديداً إلى ساحة (الفردوس) قلب العاصمة العراقية بغداد في جانب الرصافة من ضفة نهر دجلة وأسقطت التمثال الذي كان يرمز لشخص رئيس النظام في العراق.

وفي ذلك اليوم تعرض المتحف الوطني العراقي، للنهب حيث سرقت الآلاف القطع الأثرية القديمة التي ترجع إلى فجر الحضارة في بلاد مابين النهرين ونهبت الوزارات الحكومية والدوائر المدنية وانتشرت، الفوضى والعصابات المنفلتة في غياب القانون والأمن وأمام مرأى المحتلين ، ويقدر الخبراء أن العراق قد خسر مادياً نتيجة الغزو أكثر من (ثلاثة الآلاف) مليار دولار، إضافة إلى جرائم الحرب والإبادة الجماعية واستخدام الأسلحة المحرمة دوليًا وانتهاكات حقوق الإنسان وقد ترتبت على احتلال العراق نتائج أودت إلى تغيير هيكلية النظام السياسي الذي سوف نتناوله في دراستنا,(علي, غير منشورة, ص60)

المبحث الاول: تشكيل مجلس الحكم الوطني 2003

أولاً: آلية التشكيل والمحاصصة السياسية.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط النظام في 2003/4/9 تم تشكيل إدارة مدنية أمريكية بمثابة سلطة حاكمة في العراق, سميت ب(مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية),كانت تتولى في ما يظهر شؤون الإعمار بمراقبة الاحتلال الأمريكي, ثم استبدلت بإدارة أخرى عرفت ب(سلطة الائتلاف المدني المؤقتة) وعلى ضوء المهام التي انيطت بها تلك السلطة, قامت بأنشاء هيئة حكومية تأخذ على عاتقها تولي مسؤولية البلاد فقررت تشكيل (مجلس الحكم العراقي) وإعلانه رسمياً في 2003/7/13 , ليكون الواجهة الشرعية لحكم العراق بمشاركة العراقيين ومن مختلف المكونات , وبعد ذلك تكون مجلس الحكم الوطني من 25 عضواً من مختلف الإنتماءات وهي المحاصصة في (تقاسم السلطة) أي كل مكون في العراق له حصة في الحكم , وكانت صلاحياته محدودة لاتتعدى الصفة الإستشارية ومن مهامه اختيار وتعيين الوزراء وتنظيم واعداد القوانين(طارش ,2023,ص248).

ثانياً: مكتب إعادة الإعمار والمساعدات

قبل بدء العملية العسكرية الأمريكية على العراق في إطار نزع أسلحة الدمار الشامل والتي وقعت في 2003/3/20, تم تحديد المسؤوليات في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، فيما بعد المهمات القتالية, وذلك من خلال إنشاء ما يسمى مكتب (إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية)، قبل حوالي شهرين من الغزو الأمريكي المسؤول عن إدارة شؤون العراق الإدارية (سيكاران, 2010,ص69).

و بعد انتهاء العمليات العسكرية، وبإشراف من وزارة الدفاع الأمريكية تم تكليف الجنرال المتقاعد في الجيش الأمريكي (جاي غارنر) الذي كان له خلفية في مهام عمله في تسعينات القرن الماضي في العراق من خلال تقديمه المساعدات للأكراد في كردستان، برئاسة مكتب الإعمار والمساعدات الإنسانية، الذي أصدر أمر تعيينه منذ يوم 2003/4/6وصل غارنر إلى الكويت في 2003/4/7ومنها إلى مدينة أم قصر التي تشتهر في (حقول النفط) العراقية و تقع في جنوب العراق لتكون مقرًا له حتى وصل بغداد يوم 2003/4/21 (الشناوي,2011,ص69).

كانت مهمة المكتب هي تمكين الولايات المتحدة نفوذها على مرافق الحياة كافة و مؤسسات الدولة العراقية عبر مستشاريها الذين تسلموا أول سلطة إدارية بعد الاحتلال الأمريكي، بذريعة الإغاثة وإصلاح البنية التحتية العراقية الحيوية أبرزها (حقول النفط والمستشفيات والطرقات وشبكات الماء والكهرباء والاتصالات) وغيرها التي شملها التدمير جراء العمليات الحربية، بالإضافة إلى توفير المستلزمات الإنسانية للسكان عند نزوحهم أو إصابتهم بالضرر ، وبلغ عدد العاملين في الهيئة ما يقارب (ثلاثمئة) شخص بين إداريين وخبراء من المهندسين والسياسين وأصحاب شركات، فريق متكامل من الدعم الفني واللوجستي، وزيادة في التوضيح إن مكتب إعادة الإعمار هو غرفة عمليات مدنية لها أهداف واضحة في السيطرة على الوزارات وأموال العراق وحقول النفط، وتوقيع استثمارات مع شركات أمريكية بحجة التعمير والتطوير وكذلك الإشراف على الإمدادات اللوجستية (النقل – التموين) للجيش الأمريكي، وكانت تعتمد في نفقاتها من أرصدة العراق المجمدة في الخارج قبل عام 2003 والتي تقدر بملايين الدولارات وأصبحت في متناول السلطات الأمريكية بعد أن تم نقلها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى البنك المركزي العراقي بواسطة طائرات الشحن العملاقة(بريمر, 2006,ص37).

إذ استمرت إدارة غارنر أكثر من شهر من تاريخ 2003/4/21 إلى 2003/5/12 دون تحقيق أي تقدم ملموس على ارض الواقع ، وبقيت الأوضاع كما هي حالة من العجز والفوضى وشبه تعطيل لمؤسسات الدولة وثبت عدم قدرته في توفير الخدمات العامة، وبناء على ما تقدم لم يكن غارنر المقصر المباشر في سوء الأوضاع في العراق بل إنه كان أداة لمرحلة مهمة انتهى دورها بحجة فشله في ترميم ما دمرته الحرب(السيد عمر , وآخرون,2017,ص604).

ثالثاً : سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بريمر.

في ظل تدهور الاوضاع الامنية والخدمية ومرافق الحياة العامة استبدلت الإدارة الأمريكية بقرار من الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) وهو سياسي ورجل أعمال والرئيس الثالث والأربعين في الولايات المتحدة الأمريكية ومن تولد عام1946 وحاكمًا لولاية تكساس من الفترة 1995 إلى 2000 (جاي غارنر) بالسفير (بول بريمر) بتاريخ 6 / 5/ 2003 وهو سياسي أمريكي ورجل أعمال وتولى السكرتير التنفيذي لوزارة الخارجية الأمريكية1981–1983، مبعوثًا رئاسيًا للإشراف على جهود إعادة الإعمار ومساعدة العراقيين في بناء مؤسساتهم ويعتبر ارفع موظف أمريكي في بغداد بعد (غارنر) وتم مبادلة اسم مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي تمثلت مهمته ممارسة الإدارة الانتقالية ما بعد غزو العراق 2003 وإعادة الاعمار وتوفير الخدمات والمساعدات الإنسانية، إلى (سلطة الائتلاف المؤقتة – CPA)، كهيئة حاكمة جديدة للعراق بصلاحيات واسعة وسلطة تامة بكل الأعمال التنفيذية والتشريعية والقضائية استنادًا إلى قرار (مجلس الأمن) المرقم 1483 والذي يتيح حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها بسط نفوذها، وهي سلطة يقودها مدنيون كان هدفها ليس فقط توفير الخدمات بل إنشاء ديمقراطية تعددية(Jones,Dobbins,2001,p.193) .

وقد ابتدأ بريمر في تسلم زمام الامور فور وصوله إلى بغداد مع فريق العمل الخاص به ومساعدين كبار على متن طائرة سلاح الجو C 130 التي أقلته من الكويت ثم إلى البصرة جنوب العراق حتى وصل بغداد في 2003/5/12، نظم بريمر سلطة الائتلاف المؤقتة حول سبعة مكاتب أركان (الشؤون الأمنية ، والسياسة الاقتصادية ، والشؤون المدنية ، وسياسة النفط والاتصالات والعمليات الإقليمية والتنمية) واربع مقرات جغرافية (الشمال في محافظة أربيل والوسط في العاصمة بغداد والجنوب الأوسط في محافظة الحلة والجنوب في محافظة البصرة) عمل كل مقر إقليمي بشكل شبه مستقل لبناء أربعة ركائز مشتركة لإعادة الإعمار بعد الحرب (الأمن و الخدمات الأساسية والاقتصاد ثم حدد بريمر بوضوح أوليات مهمته من ضمنها قرارين أحداهما الخاص في حل الجيش العراقي والآخر في حل الحزب الحاكم (البعث) بهدف إنشاء نظام سياسي مستحدث يمثل الشعب العراقي تمثيلًا واسعاً ، وبذلك أصبحت سلطة الائتلاف المؤقتة القوة الوحيدة دون أن تشاركها مؤسسة أو جهة أخرى بتفويض خولها بالتحكم في العراق سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا ، وخلاصة القول إن سلطة الائتلاف المدني هي وجهًا آخرًا لمعنى الاحتلال غير المباشر لأنها تتمتع بصلاحيات الهيمنة والنفوذ تحت مظلة إعادة الإعمار وكان بريمر الحاكم (العسكري) والمسؤول عن إدارة شؤون العراق(نجم,2020,ص713).

اجتمع بريمر مع الهيئة (القيادية العراقية) التي ضمت مجموعة من ممثلي المكونات السياسية العراقية، هي (المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني العراقي والحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني

الكردستاني والحزب الديمقراطي الوطني العلماني وحزب الدعوة الإسلامي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية)، وقد أكد بريمر أن العمل مع هذه التشكيلة هو من أجّل الاتفاق إلى إنشاء حكومة عراقية مؤقتة تكون تمهيدًا لفترة انتقالية منتخبة(Piehler,2013,p.340).

وكان الاجتماع في القصر الجمهوري وهو مقراً لسلطة الائتلاف المؤقتة، يقع على طريق منطقة (القادسية) السريع نحو نهر دجلة في جانب الكرخ، وقد كان ممثلي السلطة الأمريكية وفي أدناه جدول رقم(1) يبين شخصيات ممثلي السلطات الأمريكية:

ت	اسم الشخصية	المنصب
1	ديفيد ماكيرنا	قائد عسكري أمريكي
2	جون ساورز	رئيس الاستخبارات البريطاني
3	جاي غارنر	قائد عسكري أمريكي
4	رايان كروكر	سفيراً للولايات المتحدة
5	هيوم هوران	دبلوماسي أمريكي
6	جون ابي زيد	قائد عسكري أمريكي
7	بول بريمر	دبلوماسي أمريكي ورئيس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق 2003

وفي ادناه جدول رقم(2) يبين شخصيات الجانب العراقي:

ت	أسم الشخصية	الكيان السياسي
1	أحمد الجلبي	المؤتمر الوطني العراقي
2	إياد علاوي	حركة الوفاق الوطني العراقي
3	مسعود البرزاني	الحزب الديمقراطي الكردي
4	جلال طالباني	حزب الاتحاد الوطني الكردستاني
5	نصير الجادرجي	الحزب الديمقراطي الوطني العلماني
6	إبراهيم الجعفري	حزب الدعوة الإسلامي
7	عادل عبد المهدي /عادل البياتي	المجلس الأعلى للثورة الاسلامية

وأبرزهم (رايان كروكر) الرجل السياسي الأمريكي الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات في دول مختلفة من بينها العراق 2007–2009، لعب دورًا تاريخيًا في مفاوضات اختيار أعضاء مجلس الحكم نظراً لما يتمتع به من سمعة سياسية ومرونة دبلوماسية عالية بعد بول بريمر وكان بمثابة أهم المستشارين في فريق سلطة الائتلاف المؤقتة مع آخرين لا يقلون منه قيمة، وكان الاجتماع بقصد المشاورات والاتفاق على الأسس التنظيمية والقانونية لتمهيد الطريق لحكومة مؤقتة ، بضرورة تسليم السيادة للعراقين لتخفيف الأعباء على السلطة الأمريكية، وخاصة في ظل الظروف الذي يشهدها العراق من التدهور الأمني وتردي الأوضاع، وبين بريمر أن من الضروري توسيع الهيئة العراقية نظراً لما تقتضيه المصلحة العامة وتوسيع القاعدة المؤسساتية عبر مزيداً من الشخصيات ذات الطوائف المختلفة(Richter,2020,p.45).

ثم أضاف بريمر هذه الهيئة لا تشكل مجموعة لكل العراقين كونها غير متناسبة في العدد المكوناتي , وبذلك قد اتضح من كلامه ملامح تأسيس فريقاً متعدد الانتماءات نظراً لمبدئ الديمقراطية, وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات بين كل من القيادات العراقية وسلطة الائتلاف المؤقتة بدت سيماء تشكيل مجلس حكم تأخذ شكلها التنظيمي (طالباني,2018,ص661).

وكانت هذه الاجتماعات الطويلة هي للتشاور عن آلية هيكلية المجلس وصلاحياته التي سوف تمنح له وكذلك قراراته ومهامه، وعلى الرغم من الاختلاف بين وجهات نظر الطرفين لأنه بالنتيجة توصلا في نهاية المطاف بالصورة التي ترضي الجانبين في كيفية إدارة العراق بشكل ينسجم مع تطلعات الشعب العراقي(طالباني، 2018، ص662).

وبالتأكيد، إن حرص الولايات المتحدة على مصالحها أهم بكثير من رغبات الشعب العراقي نفسه، وبالإضافة إلى تلك المباحثات التي أجرتها السلطة المدنية علناً صرح (كروكر) أن الكثير من التعقيدات واجهت السلطة المدنية في اختيار أعضاء يحكمون العراق بسبب الضغط الشعبي العراقي في ظل الظروف المتردية, الذي يسعى لحكم مستقل دون تدخل خارجي في شؤونه (عبود,2011,ص193).

وبعد مراحل من المفاوضات أعلن فريقاً من المسؤولين الامريكين المدنين والعسكرين في 2003/7/13، عن تشكيل مجلس الحكم العراقي الوطني والمكون من 25 عضواً ممثلين عن الأحزاب السياسية العراقية , بينهم ثلاث نساء، ثم تقرر طرح فكرة التناوب على رئاسة المجلس حسب الحروف الأبجدية وكان الدكتور إبراهيم الجعفري أول رئيساً للمجلس بعد احتلال العراق ويبين الجدول رقم (3) أسماء أعضاء مجلس الحكم

ت	اسم عضو المجلس	الكيان السياسي
1	إياد علاوي	حزب الوفاق الوطني العراقي
2	احمد شياع البراك	رئيس اتحاد المحامين في محافظة الحلة جنوب العراق
3	احمد الجلبي	المؤتمر الوطني العراقي
4	عبد العزيز الحكيم	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
5	عقيلة الهاشمي	دبلوماسي سابقة
6	إبراهيم الجعفري	حزب الدعوة الإسلامية
7	رجاء حبيب الخزاعي	مديرة مستشفى الديوانية جنوب العراق
8	وائل عبد اللطيف	مستقل
9	عز الدين السليم	حزب الدعوة الإسلامي
10	عبد الكريم المحمداوي	حزب الله
11	مجيد حميد موسى	الحزب الشيوعي
12	موفق الربيعي	مستقل
13	محمد بحر العلوم	منظمة أهل البيت
14	نصير سالم الجادرجي	الحزب الوطني الديمقراطي
15	محسن عبد الحميد	الحزب الإسلامي العراقي
16	سمير شاكر محمود	كاتب وسياسي
17	عدنان الباجه جي	الحركة الديمقراطية العراقية المستقلة
18	غازي عجيل الياور	مستقل
19	مسعود بارزاني	الحزب الديمقراطي الكردستاني
20	صلاح الدين محمد	الحركة الإسلامية الكردستانية
21	دارا نور الدين	قاض ورئيس محكمة
22	جلال طالباني	الاتحاد الوطني الديمقراطي
23	محمود علي عثمان	سياسي مستقل
24	يونادم يوسف كنا	الحركة الآشورية الديمقراطية
25	صون كل حبيب	الجبهة التركمانية العراقية

وبعد أن تم التوافق على ترشيح الشخصيات في مجلس الحكم تم التفاهم على بعض الشخصيات التي تتولى المسؤلية لمدة شهر واحد وبشكل دوري لرئاسة المجلس(المساري,2018,ص70).

1- إبراهيم الجعفري (شهر آب 2003)
2- أحمد الجلبي(شهر أيلول 2003)
3- إياد علاوي(شهر تشرين الأول 2003)
4- جلال الطالباني(شهر تشرين الثاني2003)
5- عبد العزيز الحكيم(شهر كانون الأول 2003)
6- عدنان الباجه جي(شهر كانون الثاني 2004)
7- محسن عبد الحميد(شهر شباط 2004)
8- محمد بحر العلوم(شهر اذار2004)
9- مسعود برازاني(شهر نيسان 2004)

- عز الدين سليم(شهر آيار 2004)(احمد,علاوي,2009,ص288).
- **وزراء مجلس الحكم العراقي 2003:-**

بعد تشكيل أول حكومة عراقية بعد الاحتلال الأمريكي تم توزيع الأدوار الوزارية وضمت الحكومة الجديدة (13) وزيراً من مختلف الهويات العراقية وجاء التشكيل الوزاري كالآتي.

الاتصالات (حيدر العبادي) وزارة الأشغال العامة (نسرين مصطفى صديق)، وزارة الإعمار والإسكان(بيان باقر طلال)، وزارة البيئة(عبد الرحمن صديق كاظم)، وزارة التجارة (علي علاوي)، وزارة الرياضة(على فائق)، وزارة الصحة (خضير عباس)، وزارة الصناعة والمعادن(محمد توفيق رحيم)، وزارة العدل (هاشم عبد الرحمن الشبلي)، وزارة التعليم والتكنلوجيا(رشا مندان عمر)، وزارة الشؤون الاجتماعية(سامي عزارة المعجون)، وزارة الكهرباء(أيهم السامرائي)، وزارة المالية(كامل مبدر الجيلاني)، وزارة الهجرة(محمد جاسم خضير)، وزارة الموارد المائية(لطيف رشيد),وزارة النفط(إبراهيم محمد بحر العلوم)، وزارة النقل(دهنان زيا بولص),وزارة التخطيط (مهدي الحافظ)، وزارة التربية(علاء عبد الصاحب العلوان)، وزارة التعليم العالي(زياد عبد الرزاق محمد)، وزارة الثقافة (مفيد جواد الجزائري)، وزارة حقوق الانسان(عبد الباسط تركي)، وزارة الخارجية (هوشيار زيباري)، وزارة الداخلية (نوري بدران)، وزارة الزراعة(عبد الامير عبود رحيمة) (احمد,علاوي,2018,ص289).

المبحث الثاني : صلاحيات واختصاصات المجلس الوطني 2003

أولاً : حدود صلاحيات المجلس.

بعد تأسيس مجلس الحكم ممثلاً انتقالياً في إدارة شؤون العراق من قبل (بريمر) على اعتباره الحاكم المدني ، منح مجلس الحكم صلاحيات لإضفاء الهيكل القانوني السلطوي للممارسة دوره الفعلي

في إدارة البلاد بصلاحيات جزئية ومحدودة، والأساس سلطة الائتلاف المؤقتة هي من تملك النفوذ الكامل على غرار مجلس الحكم الذي لا يملك أي استقلالية فعلية في اتخاذ القرارات، وإنما لا بد أن تحظى قراراته بموافقة الحاكم الأمريكي بريمر قبل اعتمادها، لذا فهو محدود الصلاحيات ولا تتعدى وظيفته الصفة الاستشارية (رحمن,2020,ص117-118).

وبما أن العراق خاضع لاحتلال عسكري فلا بد أ ن تضمن الولايات المتحدة الأمريكية مقدرة العراقيين على قيادة أنفسهم ومؤسساتهم والأهم من ذلك أن إمكانات العراق ينبغي أن تكون تحت التصرف الأمريكي وخاصة النفط ولا يسمح للتدخلات الخارجية تمرير اتفاقيتها من خلال مجلس الحكم , وبحسب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1483 قد أقر خضوع العراق للاحتلال, ومنح قوات الاحتلال والعاملين معها كافة الصلاحيات التي يشير إليها هذا القانون, وبناء على ذلك أصبحت بيد بريمر كافة الصلاحيات سياسيًا وعسكريًا وحتى اقتصاديًا، وأن العلاقة بين مجلس الحكم وبريمر مرهونة بما يقرره ويصادق عليه الأخير,وبذلك وجد مجلس الحكم نفسه مجرداً من الصلاحيات الأمنية والمالية بل إن أي قرار لا يأخذ طريقه إلى التنفيذ مالم يقترن بتوقع بريمر وبالمحصلة أن مجلس الحكم مقيد تمامًا بسلطة الائتلاف المؤقتة(Alai-Takahashi,2009,p.19).

ثانياً : مهام مجلس الحكم

تشكل مجلس الحكم بقرار من سلطة الائتلاف المؤقتة ومنح صلاحيات إدارية جزئية لإدارة شؤون العراق إلى حين تنصيب حكومة منتخبة ووضع دستور جديد للبلاد، وأما الصلاحيات الأساسية فقد احتفظت بها سلطة الائتلاف المدني لنفسها ومع هذا حدد مجلس الحكم بالمهام مثل توفير الخدمات للمواطنين والعمل على حفظ الاستقرار المجتمعي وتطوير وتأهيل القطاع النفطي ومهمة ترشيح الوزراء المؤقتين والتعاون مع سلطة الائتلاف في وضع سياسة مالية وتعليمية وصحية وأمنية والمشاركة في وضع الميزانية وإقرارها ، ثم مهمة علاقات العراق الخارجية بواسطة السفراء(Albert et al,2009,p.236).

وعلى الرغم من هذه المهام لكن بريمر له حق النقض لأي قرار صادر من مجلس الحكم يتنافى مع توجهات السلطة الأمريكية المدنية والعسكرية الحاكمة في العراق، وكان من بين المهام الأساسية التي على مجلس الحكم القيام بها هي وضع الإجراءات اللازمة لصياغة أول دستور للعراق بعد الاحتلال الأمريكي على اعتبار المجلس الجهة الشرعية للنظام السياسي الجديد الذي يصوغ القرارات طبعا بإشراف القيادة الأمريكية الحاكمة في العراق(Feldman,2009,p.108).

ومن أبرز القرارات التي اتخذها مجلس الحكم العراقي المعين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية القرار رقم (137) الذي ألغى قانون الأسرة العراقي (الأحوال المدنية) لعام 1959،[19] مؤكداً على حقوق المرأة في الميراث والزواج، واستبداله بقواعد الشريعة الإسلامية (Talmon,2014,p.44).

وفي 2003/9/14 قرر مجلس الحكم في منع الأشخاص من كان برتبة عضو فرقة أو رتبة أعلى في الحزب السياسي للنظام السابق , المنحل بقرار رقم (1) الصادر من بريمر فور وصوله للعراق ، منعهم تولي مناصب خاصة أو مسؤوليات في الوظائف العامة أو الأنشطة السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني أو الصحة أو وسائل الإعلام وكذلك حظرها من شغل منصب مدير عام أو منصب أعلى او مدير منطقة (ناحية او قضاء) أو منصبا أعلى أو ما يعادلها من وظائف المستشارين والخبراء في ظل النظام السابق، وكذلك الأشخاص التابعية لأجهزة الأمن الخاص والحماية الرئاسية الخاصة والاستخبارات العسكرية والأمن العام والمخابرات، ومن تورط بارتكاب الجرائم والأعمال العدوانية وقد دخل هذا القرار حيز التنفيذ اعتبارًا من تاريخ توقيعه من قبل الدكتور (أحمد الجلبي) الذي كان في وقتها رئيس الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث يوم 14 سبتمبر 2003(جرغول,2016,ص171).

المبحث الثالث: الموقف الشعبي العراقي والإقليمي والدولي من مجلس الحكم الوطني

أولاً: الموقف الشعبي العراقي من مجلس الحكم الوطني العراقي.

بعد إعلان تشكيل مجلس الحكم العراقي في 2003/7/13واختيار أعضائه بدءت مرحلة جديدة في مسيرة العراق الديمقراطي بصيغته الحكومية نحو بناء البلد بشكله المؤسسي والخدمي, وهي مسؤولية كبيرة وصعبة تحملت عبئها النخب السياسية العراقية للوصول الى اقل مايمكن تحقيقه لإرضاء العراقين, وهذا المجهود انعكس إيجاباً في نظر الشعب العراقي من موقفهم تجاه الهيئة الوطنية, التي شكلت البذرة الاولى في جنين الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي 2003, ويمكن ان نقول ان القواعد الأساسية في بناء المؤسسات رسخها مجلس الحكم في وقت كان المحتل الأمريكي يفرض سلطته وإرادته وتدخله في شؤون العراق الداخلية بما لا يتوافق مع طروحات المجلس الذي يسعى إلى استقلال البلاد سياسياً وتحرير الوضع الاجتماعي إلى اعلى قدر من المساواة بين جميع العراقيين وكان معظم الشعب العراقي يقف مع مشروع تبنته الطبقة السياسية ذات الحكمة في صياغة القرار بشكل يدفع العراق الى التعايش السلمي وتحقيق الرفاهية الديمقراطية, (Chantibupe,2010,p.112).

كان من أهم النتائج التي احرزها مجلس الحكم الوطني العراقي توفير الكثير من مستلزمات الحياتية للشعب العراقي وتوزيع الرواتب للعراقيين بشكل عادل, بعد ان قطعت خلال الحرب, والمعونات الإنسانية في المدارس والمستشفيات العراقية ثم فتحت أبواب الوظائف الحكومية شملت كافة مؤسسات الدولة العراقية هذا التعزيز أعطى صدارة كبيرة في تاريخ مجلس الحكم العراقي ,بالإضافة الى نمو القطاع الخاص ودعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وتسير القروض ودعم الفلاحين بمبالغ مالية طائلة مما جعل أغلب العراقيين يجنون فرص العمل وتحقيق رفاهية اجتماعية واقتصادية(المعموري,2015,ص116).

وبسبب التدخل الأمريكي , في شؤون العراق على المستوى الحكومي كان تأثير هذا التدخل واضحاً في ردود فعل العراقيين الذين كانوا لايرغبون التواجد الاجنبي لأنهم الأجدر في قيادة البلد بعد أن تأسس للعراق نظام حكومي ديمقراطي , مما جعل العراقيين يلتفون نحو حكومتهم بغية الخلاص من التسلط الأمريكي فكان بعض التراجع الخدمي يعود إلى السياسة الأمريكية التي فرضت حملات الإعمار في يد الشركات الأمريكية لتحقيق مستويات ربحية من أموال بلاد النهرين , وخلاصة القول , ولا اي سلطة حكومية عراقية كانت تملك قرار الإعمار بفعل السلطة الأمريكية في بغداد (شذر,2016,ص68).

ثانياً: الموقف الإقليمي من المجلس.

- **موقف دول الخليج (مجلس التعاون الخليجي)**

حرصت دول مجلس التعاون الخليجي, هي تكتل إقليمي وسياسي وعسكري وأمني يضم ستة دول خليجية (الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية وسلطنة عمان) والذي أعلن في 1982/5/25، في مدينة (أبو ظبي) بحضور قادة الدول الست الخليجية على دعم النظام الجديد في العراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003، والترحيب بتشكيل ثالث هيئة إدارية عراقية حكومية(مجلس الحكم العراقي) بعد مكتب مجلس الإعمار والمساعدات الإنسانية وسلطة الائتلاف المؤقتة(اسيري,2015,ص3).

ودعى أعضاء مجلس التعاون الخليجي أيضًا إلى سرعة توحيد الجهود من أجل معالجة الوضع العراقي بكل الجوانب السياسية الأمنية الاقتصادية التمثيل الخارجي، والتأييد على إعطاء الحرية وإعادة الرفاهية للشعب العراقي، والتاكيد أيضًا في الحفاظ على وحد العراق واستقراره، ومن جانب آخر استضافت كل من المملكة العربية السعودية والكويت مؤتمرين حضرته كل من البحرين ومصر وسوريا والأردن وتركيا وإيران وجاء في جلساته التأكيد بعدم التدخل في شؤون العراق والتوسع في تكامل القاعدة الدولية والإحاطة في بناء نموذج سياسي يدعو إلى دمج العراق مع محيطه في كل المجالات وإعادة بنائه مرة أخرى بعد أن عانى من العزلة منذ عقود، ومن خلال ما سبق يتضح لنا الموقف الخليجي الايجابي في تأسيس مجلس الحكم وسياستهم الهادفة في تعزيز دور العراق ودعم حكومته.(الجبوري,2015,ص191-192).

- **جامعة الدول العربية:-**

لم تكن جامعة الدول العربية وهي منظمة إقليمية تضم دولًا عربية في آسيا وإفريقيا التي تأسست في 1945/3/22 القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية ، من المؤيدين في تشكيل مجلس الحكم العراقي وذلك لأنها تعتبر هذه الحكومة غير شرعية في وجود الاحتلال الأمريكي بل شجبت من يؤيد

تلك الحكومة كونها لا تمثل رغبات الشعب العراقي هذه الرغبات تكون وفق اختيارهم إلى من يمثل مستقبلهم (مويلحي, ديلبس,2022,ص8).

وبعد سلسلة من الوساطات الدولية وضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، رحبت جامعة الدول العربية بمجلس الحكم العراقي المؤقت، حيث وافقت على أن يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق، وأكدت جامعة الدول العربية في موقفها أن الاعتراف بمجلس الحكم نابع من الرغبة العربية في عدم عزل العراق والحفاظ على استمرارية تواصله مع محيطه العربي وفتح آفاق التعاون بما يتطلب مع مصلحة العراق وشعبه ، وتعتبر خطوة جامعة الدول العربية رسالة تتضمن دعمًا جديدًا حقيقيًا للعراق الجديد والتأكيد أيضًا بذل الجهود من الحكومة المؤقتة في بناء عراق يتمتع بانفتاح ديمقراطي تقرير مستقبله(ابدراني,2016,ص92).

- **إيران**

اعترفت إيران بمجلس الحكم العراقي وهي أول دولة مجاورة تعترف به في أول حكومة عراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 فإن الفراغ الاستراتيجي والأمني والاقتصادي الذي أحدثه الغزو الأمريكي للعراق خلق قلقًا لدى طهران من أن يتحول الفراغ إلى تهديد للاستقرار الإقليمي الايراني (كريم,2011,ص133-134).

لذا سارعت إيران بقوة إلى دعمها السياسي لمجلس الحكم العراقي بواسطة خارجيتها وأكدت على أهمية الاستقلال السياسي العراقي دون أي تدخلات, ورحبت في إقامة علاقات مع العراق والتعاون في مجالات الاقتصاد والتمثيل الخارجي والدعم اللوجستي وجاء الترحيب كخطوة أولى في السياسة الخارجية الإيرانية التي تسعى الحفاظ على علاقات هامة تعزز في دورها كدولة مجاورة ذات أهمية للعراق وهو اعتراف إيجابي يعطي قوة معنوية أكثر لحكومة مجلس الحكم لإضفاء الشرعية الدولية من دولة بحجم إيران ذات تأثير في السياسة الإقليمية والدولية ، وأن الأدوار السياسية (العراقية) تدين بالصداقة مع طهران وهذا أيضًا يدعم قوة العلاقة في الانفتاح وتوطيد مكانة إيران أكثر في المنطقة العربية، ويمكن أن نقول إن الترحيب الإيراني لمجلس الحكم هو لاعب رئيسي في صياغة سياسة العراق الجديد آنذاك(كريم,2011,ص230).

- **تركيا**

دعمت تركيا الجهود العسكرية الأمريكية في غزوها للعراق وإبعاد النظام السابق, ورحبت أيضاً في إقامة حكومة عراقية كبداية لتدشين الحكم الديمقراطي , وإن أحلام الخيال لم تكتمل فقد كان الاتراك متخوفين في أن مجلس الحكم يكون أداة دستورية يستغلها الأكراد وإعلان الإنفصال كحق قومي ضمنه الدستور لذلك بقت متحفظة على ملامح موقفها في غموض وتعقيد دون أن يكون هناك أي دعم مباشر يثير المسألة الكردية من وجهة نظرها يؤدي إلى زعزعة أمن واستقرار المنطقة وان تداعيات إثارة هذا الحق يسبب

في هياج الرأي العام وإيقاظ اتجاه تدعيم مسائل الصراع القومي – الكردي, وللتاريخ قبضت تركيا مايقارب 6 مليار دولار مقابل الدعم العسكري للولايات المتحدة في حربها على العراق(عقراوي, 2016,ص322).

- **سوريا**

بداية كانت سوريا أحدى الدول العربية المجاورة للعراق التي رفضت الاحتلال الأمريكي عام 2003, ونتيجة لموقفها أيضاً, كانت هناك تداعيات أخرى منها عدم الترحيب في أي مؤسسة حكومية عراقية تنشأ تحت سلطة الاحتلال الأمريكي, وفي خصوص موقف سوريا من تأسيس مجلس الحكم الوطني العراقي, فإنها كانت واضحة في رأيها ومتحفظة عن قرارها وموقفها في أن مجلس الحكم مؤسسة غير شرعية على حد قولها وكان ذلك الموقف من وزارة الخارجية السورية في 2003/9/2 الذي عد مجلس الحكم مرحلة انتقالية ولكن ان تكون شرعية من الشعب لا من الاحتلال الأمريكي , وكان الأمتناع عن تصويت قرار الترحيب في الأمم المتحدة 1500 هو الفيصل للموقف الرسمي السوري , وقد بين الجانب السوري انه يرفض بشدة التقسيمات في هيكلية مجلس الحكم واعتبرها خطوة تعزز من عدم استقرار المنطقة والتأثير على المصالح السورية , وخلاصة القول ان الموقف السوري كان واضحاً غير ودوداً في حين كانت هناك خيوط اتصال مع اطراف عراقية يسمح ان تكون سوريا على اطلاع بما يجري من تطور الاحداث كونها دولة اقليمية تتأثر في مجريات الاحداث السياسية وغيرها(عباس,2009,ص31) .

ثالثاً: الموقف الدولي من المجلس

- **منظمة الأمم المتحدة**

رحبت الأمم المتحدة بإنشاء مجلس الحكم الوطني كخطوة أولى انتقالية تمهد في تأسيس حكومة شرعية وصياغة الدستور وإجراء انتخابات ديمقراطية وجاء ذلك من خلال تبنيها في 2003/8/14 قرار مجلس الأمن الدولي 1500, الخاص في ترحيب تأسيس مجلس الحكم الوطني العراقي مؤكداً بإنه خطوة جادة في تنظيم حكومة عراقية لها الحق السيادي على كافة مؤسسات الدولة العراقية وكذلك تكون ممثلة للشعب العراقي بمختلف الانتماءات

إن الخطوة من وجهة نظر الأمم المتحدة من مجلس الحكم يعد مرحلة سياسية انتقالية بدايتها ثم تمهد قيام حكومة عراقية لها دستور وانتخابات, لذلك فإن خلاصة القول ان الأمم المتحدة رحبت بمجلس الحكم كخطوة انتقالية لحين تأسيس نظام ديمقراطي عراقي يمثل مصالح الشعب العراقي الداخلية والخارجية (الغريري,2013,ص62).

- **الولايات المتحدة الأمريكية.**

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأسيس مجلس الحكم موقفاً ايجابياً, وذلك لانه نتاج خطة أمريكية على ما يكون عليه العراق بعد الغزو الأمريكي, وقد برزت ملامح الموقف الأمريكي عندما رحبت بمجلس الحكم في انه خطوة أولى لنقل الحكم للعراقيين وبعدها كتابة الدستور وإجراء الانتخابات, وعلى خلفية التقسيمات التي كانت في هيكلية مجلس الحكم أكدت واشنطن أهميتها تكمن في اشراك جميع العراقيين والمكونات السياسية في الحكم المؤقت من أجل تحقيق التوازن السياسي بمظهر الديمقراطية, وبناء على ماتقدم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبنت موقفاً ثابتاً حيال تأسيس مجلس الحكم الذي هو الأساس الجديد لحكومة عراقية تنتهج الديمقراطية(الغريري,2013,ص63).

- **بريطانيا**

تعتبر برطانيا شريكة أساسية في قيادة الحرب على العراق عام 2003 إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية, لذلك فإن موقفها هو بلا شك من موقف إدارة البيت الأبيض, الذي دعم تأسيس مجلس الحكم العراقي لذلك فإن الحكومة البريطانية ايدت إنشاء مجلس الحكم واعتبرته مرحلة مهمة باتجاه حكومة عراقية قادمة أي انه مدة انتقالية, وخلاصة الموقف إن موقف لندن لايعد موقفاً بل هي مشاركة فاعلة في رسم الخارطة السياسية للعراق بعد الغزو وإن مجلس الحكم هو الصورة التي جسدت خطوة مابعد 2003 في اروقة القرار الأمريكي – البريطاني(العزاوي,2016,ص383).

الصين:-

رحبت جمهورية الصين الشعبية بإنشاء مجلس الحكم العراقي وتعبيرًا عن موقفها الإيجابي في تشكيله، قامت في استقبال رئيس مجلس الحكم آنذاك (محمد بحر العلوم) وهو زعيم إسلامي بارز في العراق وينتمي إلى أسرة دينية اجتماعية سياسية ولد في النجف عام17/ كانون الاول 1927 وتوفي عام 7 / نيسان2015، الذي قام بزيارة رسمية إلى الصين في اذار/2003 ، وأكدت الصين بموقفاً رسمياً في أهمية الحفاظ على استقلال العراق ودعم السلام والاستقرار وتقديم المساعدات للشعب العراقي في بناء بلده والحفاظ أيضًا على التوازن السياسي، وخلاصة القول , ان هذا الترحيب هو خطوة مهمة من دولة تعتبر مؤثرة عالميًا في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية لمجلس الحكم العراقي في بناء مؤسسات البلد والتمكين في وضع اساس الانفتاح الدولي وهذا يعطي واجهة معنوية وإيجابية للعراق بعد ان كان في عزلته, وهي أيضًا رسالة دعم من أجل توثيق المقدرة بين العراقيين نفسهم بعيدًا عن المحاصصة في بناء العراق ومستقبل أفضل للأجيال(Al-Ali,Pratt,2009,p.277).

الخاتمة:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وإسقاط النظام السياسي, قامت الإدارة الأمريكية في تأسيس صيغة حكومية عراقية تنتهج المسار نحو التعددية الديمقراطية , ومثل هذه الصيغة شريحة واسعة من العراقيين المنتمين إلى أحزاب مختلفة عرفت بمجلس الحكم الوطني العراقي, وكان لسلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بريمر مسؤولية وضع التدابير التي يقوم عليها النظام الجديد, وعلى الرغم من إن مجلس الحكم كان ممثلاً شرعياً للعراق إلا أن سلطة بريمر كانت هي المشرفة عن أي قرارات أو سياسات في العراق, وبعد إنشاء مجلس الحكم تسلم مهام وصلاحيات ضمن حدود التوافق الأمريكي الذي يمكن أن يسمح أو لا يسمح في ضوء صلاحياته الممنوحة, وكون مجلس الحكم هيكل إداري جديد للعراق كانت هناك بعض المواقف الدولية والأقليمية في تأسيسه وعلى اختلاف المواقف كانت هناك مصالح معينة تنظر لها كل دولة على حسب وضعها السياسي , وفي النهاية يعد مجلس الحكم أول هيئة إدارية عراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003, وهو إمتداداً للحكومات العراقية التي جائت بعده.

قائمة المصادروالمراجع:

1. جك , وآخرون. (2006). استراتيجية التدمير وآليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية، الهوية الوطنية، السياسات الاقتصادية). مركز دراسات الوحدة العربية.
2. علي, (غير منشور). الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (2003–2014) (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط
3. سيكاران, (2010). حياة إمبراطورية في مدينة الزمرد داخل المنطقة الخضراء العراق. العبيكان للنشر.
4. الشناوي، (2011). العراق التائه بين الطائفية والقومية ، هذا ما جرى بعد الصدمة والرعب. هلا للنشر والتوزيع.
5. بريمر، (2006). عام قضيته في العراق – النضال لبناءِ غدٍ مرجو (ع. الأيوبي، مترجم). دار الكتاب العربية.
6. السيد عمر، وآخرون. (2017). الاحتلال الأمريكي وإعادة هيكلية السلطة السياسية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, 31(3), 604.
7. جونز، و دوبينز، (2001). دور الأمم المتحدة في بناء الدول: من الكونغو إلى العراق. مؤسسة راند.8. نجم، (2020). قصة الأمس. دار بدائل.
9. بيهلر، (2013). موسوعة العلوم العسكرية. منشورات ساج.
10. يختر، (2020). السفراء: دبلوماسيون أمريكا على الخطوط الأمامية. سايمون وشوستر.
11. طالباني، (2018). وصمة الاحتلال وصناعة الفشل، أسرار وخفايا الحملة الأمريكية لإسقاط صدام. الدار العربية للعلوم ناشرون.
12 . طالباني، (2018). وصمة الاحتلال وصناعة الفشل، أسرار وخفايا الحملة الأمريكية لإسقاط صدام. الدار العربية للعلوم ناشرون.

13. عبود، (2011). عندما كنت وزيرا سيرة ومشاهات عراقية. دار دجلة.
14. المساري, (2018). النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية. العربي للنشر والتوزيع.
15.علاوي, (2009). احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام. دار الفارس للنشر والتوزيع.
16. أحمد, (2009). احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام. دار الفارس للنشر والتوزيع.
17. رحمن، (2020). الإطار الدستوري لطبيعة نظام الحكم خلال الفترة الانتقالية (العراق نموذجًا). المركز العربي للنشر والتوزيع.
18. ألاي–تاكاهاشي،(2009). قانون الاحتلال: الاستمرارية والتغيير في القانون الإنساني الدولي مع قانون حقوق الإنسان الدولي. منشورات مارتينوس نيجوف..
19. لبرت، غوروسوامي، م.، وباسنوات، ن. (2009). لحظات التأسيس في الدستورية. دار هارت للنشر.
20. فيلدمان، (2009). ماذا ندين للعراق: الحرب وأخلاقيات بناء الدولة. مطبعة جامعة برينستون.
21.المن، (2014). احتلال العراق: المجلد 2، الوثائق الرسمية للسلطة المؤقتة للتحالف والمجلس الحاكم العراقي. بلومزبري للنشر..
22. جرغول، (2016). العلاقات الإيرانية الخليجية الصراع – الانفراج – التوتر. العربي للنشر والتوزيع.
23. اسيري, (2015). مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد 33 عاماً: الإنجازات والإخفاقات. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

24. الجبوري, (2015). موقف جامعة الدول العربية من العراق. دار غيداء للنشر والتوزيع.
25. عقراوي، (2016). العلاقات التركية – الإيرانية 1923–2003: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية. دار غيداء للنشر والتوزيع.
26– عباس، س. (2008). العراق رهان على أسطورة, دار ورد للنشر والتوزيع.
27– الغريري(2013) تطور العلاقات العراقية – الأمريكية, مركز الكتاب الأكاديمي.
28. الغريري(2013) تطور العلاقات العراقية – الأمريكية, مركز الكتاب الأكاديمي.
29. العزاوي(2016) خفايا المؤامرات الدولية لاسقاط الحكم الوطني في العراق منذ تأسيسه عام 1921, المعتز للنشر والتوزيع.
30. مويلحي م.، دليبس، إ. (2022). جامعة الدول العربية (الأمن القومي) (مذكرة ماجستير غير منشورة). جامعة زيان عاشور، الجزائر.
31. ابدراني، (2016). السياسات الخارجية للقوى الآسيوية تجاه المنطقة العربية. الأكاديميون للنشر والتوزيع.
32. لعالي، نادية، وبرات، نيكولا. (2009). أي نوع من التحرير؟ النساء واحتلال العراق. مطبعة جامعة كاليفورنيا.
33. شانتى بوب، م. (2010). العراق: الحرب التي ما كان يجب أن تكون – أنت تقرر.
34. المعموري، (2015). محنة الدستور وإشكالية التعديل. العربي للنشر والتوزيع.
35. شذر, (2016). العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي. دار الجنان للنشر والتوزيع.
36. كريم، (2011). بناء الدولة الوطنية في العراق بعد الغزو الأمريكي 2003–2004. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
37. محمود, (2007). العراق سياسات الوحدة والانقسام: النصر أم الهزيمة. مركز دراسات الوحدة العربية.

List of sources and references:

1. Al-Jak, et al. (2006). Strategy of Destruction and Mechanisms of American Occupation of Iraq and its Consequences (Sectarianism, National Identity, Economic Policies). Center for Arab Unity Studies.
2. Ali, (Unpublished). American Occupation of Iraq and the Problem of State Building (2003-2014) (Master's Thesis). Middle East University.
3. Sikaran, (2010). Life of an Empire in the Emerald City Inside Iraq's Green Zone. Al-Obeikan Publishing.
4. Al-Shanawi, (2011). Iraq the Lost Between Sectarianism and Nationalism, This is What Happened After Shock and Awe. Hala Publishing and Distribution.
5. Bremer, (2006). My Year in Iraq - The Struggle to Build a Future (A. Al-Ayubi, Trans.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.
6. Al-Sayed Omar, et al. (2017). American Occupation and Restructuring of Political Power. Scientific Journal for Commercial Research and Studies, 31(3), 604.
7. Jones & Dobbins, (2001). The UN's Role in Nation-Building: From the Congo to Iraq. RAND Corporation.
8. Najm, (2020). The Story of Yesterday. Badail Publishing.
9. Piehler, (2013). Encyclopedia of Military Science. SAGE Publications.
10. Richter, (2020). The Ambassadors: America's Diplomats on the Front Lines. Simon & Schuster.

11. Talabani, (2018). The Stigma of Occupation and the Making of Failure, Secrets and Intrigues of the American Campaign to Overthrow Saddam. Arab Scientific Publishers.
12. Talabani, (2018). The Stigma of Occupation and the Making of Failure, Secrets and Intrigues of the American Campaign to Overthrow Saddam. Arab Scientific Publishers.
13. Aboud, (2011). When I Was a Minister - Memoirs and Iraqi Experiences. Dar Dijla.
14. Al-Masari, (2018). The Electoral System and Building the Democratic Process. Al-Arabi Publishing and Distribution.
15. Allawi, (2009). Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace. Dar Al-Faris Publishing and Distribution.
16. Ahmad, (2009). Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace. Dar Al-Faris Publishing and Distribution.
17. Rahman, (2020). The Constitutional Framework for the Nature of Governance During the Transitional Period (Iraq as a Model). Arab Center for Publishing and Distribution.
18. Alai-Takahashi, (2009). The Law of Occupation: Continuity and Change of International Humanitarian with International Human Rights Law. Martinus Nijhoff Publishers.
19. Albert, Guruswamy, & Basnuat, (2009). Founding Moments in Constitutionalism. Hart Publishing.
20. Feldman, (2009). What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building. Princeton University Press.
21. Talmon, (2014). The Occupation of Iraq: Volume 2, The Official Documents of the Coalition Provisional Authority and the Iraqi Governing Council. Bloomsbury Publishing.
22. Jarghol, (2016). Iranian-Gulf Relations: Conflict - Detente - Tension. Al-Arabi Publishing and Distribution.
23. Asiri, (2015). The Gulf Cooperation Council After 33 Years: Achievements and Failures. Emirates Center for Strategic Studies and Research.
24. Al-Jabouri, (2015). The Position of the Arab League on Iraq. Ghidha'a Publishing and Distribution.
25. Aqrawi, (2016). Turkish-Iranian Relations 1923-2003: A Study in Political and Economic Relations. Ghidha'a Publishing and Distribution.
26. Abbas, (2008). Iraq: A Gamble on a Myth. Ward Publishing and Distribution.
27. Al-Ghurairi, (2013). The Development of Iraqi-American Relations. Academic Book Center.
28. Al-Ghurairi, (2013). The Development of Iraqi-American Relations. Academic Book Center.
29. Al-Azzawi, (2016). Secrets of International Conspiracies to Overthrow National Rule in Iraq Since its Establishment in 1921. Al-Mu'taz Publishing and Distribution.
30. Moilhi & Dlibes, (2022). The Arab League (National Security) (Unpublished Master's Thesis). Ziyan Ashour University, Algeria.
31. Abdani, (2016). Asian Powers' Foreign Policies Towards the Arab Region. Al-Akademiyoun Publishing and Distribution.
32. Al-Ali & Pratt, (2009). What Kind of Liberation: Women and the Occupation of Iraq. University of California Press.
33. Chantibupe, (2010). Iraq: The War That Shouldn't Be - You Decide.
34. Al-Mamouri, (2015). The Plague of the Constitution and the Problem of Amendment. Al-Arabi Publishing and Distribution.
35. Shadhar, (2016). Iraqi-Iranian Relations After 2003: A Study in Political and Economic Variables. Al-Jinan Publishing and Distribution.
36. Karim, (2011). Building the National State in Iraq After the American Invasion 2003-2004. Master's Thesis, University of Algiers.
37. Mahmoud, (2007). Iraq: Politics of Unity and Division.